Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويضيف الدكتور حمودة [1] : «ولا يفتأ الأصوليون ينبهون فى كثير من المواضع إلى أن الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض بسبب السياقات اللفظية والمقامية المختلفة لألوان من التغير الدلالى، ولذلك ينبهون إلى ضرورة الاستعانة بالسياقين اللفظى والحالى، أو ما تسميه نظرية السياق بالموقف الكلامى بجميع عناصره، ويتضح ذلك من بحثهم للعام والخاص حيث لا يراد باللفظ العام غالباً ـ دلالته على العموم وذلك أن «العموم إنما يُعَدُّ بالاستعمال، ووجوه الاستعمال كثيرة، ولكن ضابطها مقتضيات الأحوال التى هى ملاك البيان» [2] وهذه العناصر المقامية التى أدركها الأصوليون والمفسرون والبلاغيون، ونوهوا إليها، كانت كافية تماماً لأن تجعل لكل تركيب من تراكيب اللغة دلالة محددة، وفقاً لمقصود المنشىء، وتصرف عنها أى دلالات أو وجوه محتملة إذا ما طُبِّقَتْ أو أُخذَ بها، لكن هذه العناصر بُثَّتْ بثّاً على شكل ملاحظ فى كتب التفسير والبلاغة والنحو واللغة، وذكر إلى جانبها الدلالة المحتملة والوجوه الإعرابية المتعددة لعديد من الشواهد القرآنية والشعرية، خصوصاً أن تعَدُّد الأوجه الإعرابية لم يرد عند النحاة الأوائل بقدر ما ورد فى كتب المتأخرين من المعربين. وعلى الرغم من هذا فإننا نجد سمات نحوية مميزة لعديد من المكونات والتراكيب العربية. تميزها وتضعها فى أنساق وتصانيف نحوية حدّدها النحاة العرب وقد أسهمت هذه السمات فى تنوع بعض الأساليب والتراكيب العربية وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلا فى الفصل القادم ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) انظر : دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٢٢٧.

(٢) الموافقات فى أصول الشرعية الشاطبى، تحقيق عبد الله دراز المكتبة التجارية، القاهرة، ٣ : ٢٧١.